المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة

معهد العلوم و التكنولوجيا

قسم الهندسة الطرائق

مقرر الدروس

ميثاق أداب وأخالقيات الجامعية

الأستاذ بن لطرش محمد الصالح

السنة الدراسية 2024-2025

المحتويات

1 مقدمة **1**

2 الأسس الأخلاقية **2**

2.1 الحرية الأكاديمية 2

2.2 إحترام الحرم الجامعي 2

2.3 وجوب التقيد بالحقيقة العلمية والموضوعية والفكر النقدي 3

2.4 المسؤولية والكفاءة: 3

2.5 النزاهة والأمانة 3

2.6 الاحترام المتبادل 4

2.7 أثار غياب الاحترام المتبادل على المجتمع 5

3 الأخلاق والآداب **6**

3.1 حقوق الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين في القطاعين العام والخاص والتزاماتهم 6

3.1.1 الحقوق 6

3.1.2 الالتزامات 7

3.1.3 الالتزامات الأساسية للأستاذ/الباحث 8

3.1.4 الموارد التي توفرها مؤسسات التعليم العالي 8

3.2 أدوار والتزامات الموظفين الإداريين والفنيين في الوسط الجامعي 9

3.2.1 التزامات الموظفين الإداريين والفنيين في الوسط الجامعي 10

3.2.2 حوصلة الأشغال ماقبل الدكتوراه 11

3.3 أشغال الدكتوراه [ديسمبر 2014-نوفمبر 2019] 11

3.3.1 سياق الدكتوراه 11

3.3.2 أهداف الدكتوراه 11

3.3.3 نتائج الدكتوراه 11

3.3.4 حوصلة أشغال الدكتوراه 11

3.4 أشغال مابعد الدكتوراه [نوفمبر 2019- لليوم] 11

3.4.1 حوصلة أشغال مابعد الدكتوراه 11

3.5 حوصلة عامة 12

4 خلاصة و أعمال مستقبلية **12**

1 مقدمة

الأخلاقيات هي "التفكير الذي يحلل سلوك الإنسان فيما يتعلق بالقيم والمعايير الأخلاقية، ويركز على الفرد وروحه، وعلاقته بالآخرين والمجتمع". بمعنى آخر، تهتم الأخلاقيات بتوجيه أفعال الأفراد وفقًا لمبادئ أخلاقية تساعد في تحقيق أداء جيد.

أما الآداب فهي تهدف إلى تطبيق قواعد عملية ضمن سياق مهنة معينة. وتتمثل في "إرساء مجموعة مشتركة من القواعد والتوصيات والإجراءات"، بهدف تنظيم النشاطات المهنية بشكل يضمن الالتزام بالسلوكيات المهنية الجيدة. وبالتالي، تعتبر مدونة لقواعد السلوك التي تعزز الهوية المهنية وتوجه الأفراد في سلوكهم المهني. وضعت ميثاق الأخلاقيات وآداب الجامعة لأسباب متعددة تهدف إلى تعزيز السلوك المهني والأخلاقي داخل المؤسسات الأكاديمية. إليك أبرز الأسباب التي أدت إلى وضع هذا الميثاق:

1. التحديات الأخلاقية والمهنية: مع توسع التعليم العالي وزيادة التفاعل بين الطلاب والأساتذة والإداريين، ظهرت العديد من التحديات الأخلاقية والمهنية، مثل تضارب المصالح، وسوء استخدام السلطة، والتحرش الأكاديمي. ميثاق الأخلاقيات يساعد في توجيه السلوكيات والحد من الانتهاكات.

2. ضمان النزاهة الأكاديمية: انتشار الغش، والانتحال، والتلاعب بالأبحاث في الجامعات دفع إلى الحاجة لوضع إطار ينظم التصرفات ويعزز النزاهة في العمل الأكاديمي.

3. الحفاظ على هوية الجامعة: الجامعات مؤسسات تربوية وعلمية لها رسالة سامية. وضع ميثاق يساهم في تحديد معايير السلوك الجيد وتوجيه الأفراد إلى الحفاظ على سمعة ومكانة الجامعة كمؤسسة تعليمية وعلمية.

4. تعزيز البيئة التعاونية: وجود ميثاق أخلاقي يساعد على تعزيز التعاون والاحترام المتبادل بين جميع أفراد المجتمع الجامعي، من أساتذة وطلاب وإداريين، مما يسهم في خلق بيئة تعليمية صحية وإيجابية.

5. التغيرات السياسية والاجتماعية: في فترات الاضطراب السياسي والاجتماعي، مثل ما حدث في الجزائر خلال التسعينات، زادت الحاجة إلى قواعد تنظم السلوك وتضمن استقرار الحياة الأكاديمية وتفادي التأثر بالاضطرابات الخارجية.

6. العولمة وزيادة التفاعل الدولي: مع تزايد التعاون بين الجامعات على المستوى الدولي، أصبح من الضروري وضع معايير أخلاقية تتماشى مع القيم العالمية وتحافظ على مصداقية الجامعات في الأوساط الأكاديمية الدولية.

باختصار، ميثاق الأخلاقيات وآداب الجامعة وُضع لتعزيز النزاهة، حماية الحقوق، تنظيم السلوكيات، وضمان تحقيق الأهداف الأكاديمية والمهنية بشكل ينسجم مع القيم الأخلاقية.

2 الأسس الأخلاقية

تتحمل الجامعة مسؤولية كبيرة من خلال مهامها المتنوعة مثل التدريس، البحث، خدمة المجتمع، وتقديم الخدمات والخبرات. لتحقيق هذه المهام بكفاءة وفعالية، يجب على الجامعة تحديد مجموعة من القيم الأخلاقية الأساسية والالتزام بها. هذه القيم تشمل النزاهة، الشفافية، الاحترام المتبادل، والالتزام بالمعايير الأكاديمية والمهنية. ويجب أن تُطبق هذه القيم من قِبَل جميع أفراد الأسرة الجامعية، من أساتذة وطلاب وإداريين، لضمان بيئة تعليمية وأكاديمية قائمة على الأخلاق والمهنية، مما يسهم في رفعة الجامعة وخدمة المجتمع بشكل مستدام.

2.1 الحرية الأكاديمية

لا يمكن تصور نشاطات التعليم والبحث في الجامعة دون الحرية الأكاديمية، حيث تُعد الركن الأساسي لهذه الأنشطة. الحرية الأكاديمية تمكّن الأساتذة والطلاب من التعبير عن آرائهم النقدية بدون رقابة أو إكراه، مما يعزز التفكير المستقل والإبداع.

1. بالنسبة للطالب، تتيح الحرية الأكاديمية الفرصة لاكتساب المعرفة بحرية، وممارسة النقد البناء، والتفاعل بحرية مع مختلف الأفكار والمفاهيم، وهو ما يسهم في تطوير مهاراتهم الفكرية والشخصية. هذا يعزز قدرتهم على الابتكار والمشاركة الفعالة في المجتمع.
2. أما بالنسبة للأستاذ، فالحرية الأكاديمية تُمكّنه من التدريس والبحث بدون قيود تؤثر على مصداقيته أو توجهاته العلمية. هذا يُسهم في إنتاج أبحاث ذات جودة عالية، ونقل المعرفة بشكل موضوعي وشفاف، وهو ما يعزز من دور الجامعة كمؤسسة فكرية رائدة.
3. على مستوى المجتمع، الحرية الأكاديمية تعتبر ضرورية لضمان تدفق الأفكار الجديدة والمبتكرة، مما يساهم في حل المشاكل المجتمعية ودعم التنمية المستدامة. فهي تُعزز من دور الجامعة كقاطرة للتنمية والتغيير الاجتماعي، من خلال تقديم حلول علمية تعالج التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

.

إن الحرية الأكاديمية ليست فقط شرطًا لتحقيق التعليم والبحث الجيدين، بل هي أيضًا أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تمكين الأفراد من التفكير النقدي والإبداعي، وتعزيز دور الجامعة في بناء مستقبل أفضل للمجتمع

2.2 إحترام الحرم الجامعي

ممارسة الحريات الأكاديمية تتطلب الحفاظ على قدسية الحرم الجامعي، وهو مسؤولية تقع على عاتق الدولة لضمان حمايته. هذا الحرم يمثل فضاءً خاصًا يتيح لأفراد الأسرة الجامعية – من أساتذة وطلاب وإداريين – حرية التعبير الأكاديمي دون خوف أو ضغوط. يُساهم كل فرد من خلال سلوكه في تعزيز هذه الحريات، مع الامتناع عن دعم أو تشجيع أي ممارسات أو مواقف تنتهك مبادئ الجامعة أو تقوض حرياتها وحقوقها. إضافة إلى ذلك، يجب عليهم الابتعاد عن أي أنشطة سياسية حزبية داخل الحرم الجامعي، للحفاظ على استقلاليته وتركيزه على التعليم والبحث.

نموذج ملهم في هذا المجال هو جامعة هارفارد، التي تعد من أعرق الجامعات عالميًا، وتشتهر بتقديسها للحرية الأكاديمية والحفاظ على استقلالية الحرم الجامعي. تلتزم هارفارد بتوفير بيئة أكاديمية حرة تسمح لأعضاء هيئتها التدريسية والطلاب بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم بدون تدخل سياسي أو مؤسسي. هذا النموذج ساعد الجامعة في أن تصبح مركزًا عالميًا للإبداع والابتكار، حيث تشجع على الحوار النقدي والبحث العلمي الرائد.

الحفاظ على الحريات الأكاديمية في الجامعات ليس فقط ضمانًا للتعليم الجيد والبحث الحر، ولكنه أيضًا ضروري لتعزيز القيم الديمقراطية، والنهوض بالمجتمع ككل .

2.3 وجوب التقيد بالحقيقة العلمية والموضوعية والفكر النقدي

البحث العلمي والتساؤل المعرفي في مؤسسات التعليم العالي يرتكزان على مبادئ أساسية تُعد جوهر العملية الأكاديمية، وهي البحث عن الحقيقة العلمية وتبني الفكر النقدي. فالسعي نحو الحقيقة هو ما يحفز الإنسان على الابتكار والتقدم، وهو ما يدعو إليه الإسلام أيضًا. يقول الله تعالى في القرآن الكريم: **"وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا"** (طه: 114)، مما يدل على أن طلب العلم والتوسع في المعرفة جزء من رسالة الإنسان في الحياة.

العلماء على مر العصور أكدوا على أهمية الحقيقة العلمية والكفاءة في الوصول إلى المعرفة. يقول الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت: "الشك هو بداية الحكمة"، مشيرًا إلى أن التساؤل والشك المنهجي هو أساس الوصول إلى الحقيقة العلمية. ومن جهة أخرى، يرى العالم ألبرت أينشتاين أن "الخيال أهم من المعرفة"، معبرًا عن أن الإبداع والابتكار هما عماد البحث العلمي، فلا يقتصر العلم على ملاحظة الحقائق، بل يتطلب القدرة على التفكير خارج الصندوق وتقديم حلول جديدة.

إضافة إلى ذلك، فإن النقد البناء واحترام وجهات النظر المختلفة أمران ضروريان لتطوير المعرفة، كما أن ذكر المراجع والالتزام بالصرامة الفكرية يضمنان مصداقية البحث. يقول الله تعالى في القرآن الكريم: **"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ"** (المجادلة: 11)، ما يدل على مكانة العلم والعلماء الذين يسعون دائمًا لتحقيق الحقيقة والالتزام بمبادئ النزاهة في عملهم.

> البحث العلمي ليس مجرد عملية نقل أو تراكم للمعلومات، بل هو رحلة نحو الإبداع والتجريب، مما يتطلب الكفاءة في الملاحظة والتفكير النقدي للتعامل مع الحقائق بشكل سليم. بهذا المنهج، يُمكن أن يحقق التعليم العالي أهدافه في تطوير المجتمع وتحقيق التقدم العلمي والابتكار المستدام.

2.4 المسؤولية والكفاءة:

إن مفهومي المسؤولية والكفاءة متكاملان في مؤسسات التعليم العالي، وهما عنصران أساسيان لتعزيز النجاح والاستدامة في النظام التعليمي. يتعزز هذا التكامل بفضل تسيير مبني على الديمقراطية والأخلاق، حيث يتم الفصل بين الكفاءات البيداغوجية والعلمية من جهة، والمسؤوليات الإدارية من جهة أخرى. في هذا السياق، يتطلب من الإدارة أن تكون في خدمة التعليم والبحث، مما يضمن التقدم الأكاديمي والمهني.

الكفاءة الأكاديمية للأساتذة والباحثين ليست مجرد قدرة على التدريس أو البحث، بل هي أيضًا وسيلة لتعزيز استقلالية الطلبة كمحترفين ومواطنين في المستقبل. هذه الكفاءة تساهم في تطوير الأفراد ليصبحوا قادرين على مواجهة تحديات الحياة العملية واتخاذ قرارات واعية في مجالاتهم المختلفة. وقد قال الفيلسوف سقراط: "التعليم هو إشعال شعلة، وليس ملء إناء"، وهو ما يعكس أهمية التعليم في تمكين الطلاب من التفكير النقدي والاستقلالية.

المسؤولية الأخلاقية والمهنية ضرورية أيضًا لمرافقة الأساتذة والباحثين طوال حياتهم المهنية وحتى بعد تقاعدهم. فهم يحملون رسالة سامية تتعلق بنقل المعرفة وتوجيه الأجيال، ما يتطلب الالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية. يقول نيلسون مانديلا: "التعليم هو السلاح الأقوى الذي يمكنك استخدامه لتغيير العالم"، مشيرًا إلى أن التعليم الجيد الذي يعتمد على الكفاءة والمسؤولية يمكن أن يغير مستقبل المجتمعات.

في الواقع، هناك أمثلة واقعية تعكس أهمية فصل الكفاءات الأكاديمية عن المسؤولية الإدارية لضمان تحقيق النجاح. على سبيل المثال، في الجامعات الرائدة مثل جامعة أكسفورد وهارفارد، تم التركيز على تمكين الأكاديميين من أداء أدوارهم البحثية والتعليمية بشكل مستقل، بينما يتم تسيير الشؤون الإدارية بكفاءة عالية لخدمة العملية التعليمية. هذه الاستراتيجية ساهمت في تعزيز مكانة هذه الجامعات على المستوى العالمي. يجب أن تكون روح المسؤولية والكرامة جزءًا لا يتجزأ من ممارسة الأساتذة والباحثين لوظائفهم، ما يضمن بيئة تعليمية صحية ومستدامة، ويعزز دور الجامعة في خدمة المجتمع وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

2.5 النزاهة والأمانة

النزاهة والأمانة هما من أعظم القيم التي يجب أن تسود في جميع مجالات الحياة، خاصة في المؤسسات التعليمية. في الجامعة، النزاهة والأمانة هما ركنان أساسيان لتحقيق الكفاءة والتميز. إذ تتطلب العملية التعليمية والبحثية التزامًا صادقًا بالمعايير الأخلاقية، من أجل ضمان الجودة والموضوعية في التعليم والبحث العلمي.

الالتزام بالنزاهة يعني رفض جميع أشكال الفساد، مثل السرقات العلمية وتضارب المصالح، حيث تعد هذه التصرفات من أخطر الممارسات التي تؤدي إلى انحراف النظام الأكاديمي عن مساره الصحيح. السرقات العلمية، على سبيل المثال، تُعد خيانة للأمانة العلمية، حيث ينسب الفرد مجهود غيره لنفسه، مما يضر بمصداقية البحث العلمي ويضعف روح الابتكار والإبداع. يقول الله تعالى في القرآن الكريم: "وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ" (هود: 85)، وهو أمر واضح بالامتناع عن أخذ حقوق الآخرين أو التلاعب بها، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية.

تضارب المصالح أيضًا يشكل خطرًا كبيرًا، حيث قد يتخذ الأشخاص قرارات تخدم مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة للمؤسسة التعليمية أو المجتمع. هذا النوع من الفساد يؤدي إلى تدهور القيم ويضعف النزاهة في النظام التعليمي، مما يؤثر سلبًا على الطلاب والأساتذة ويقوض ثقة المجتمع في المؤسسات الأكاديمية. عدم الأمانة يخلق بيئة سلبية تؤدي إلى فساد أخلاقي ومهني، كما أنه يعطل الابتكار ويؤدي إلى تراجع مستوى التعليم والبحث.

علاوة على ذلك، النزاهة تتجلى في الاستخدام الحكيم للموارد المتاحة للجامعة، سواء كانت بشرية أو مادية أو مالية. إن إساءة استخدام هذه الموارد يؤدي إلى هدر الأموال والطاقات، مما يعيق تقدم التعليم والبحث العلمي، ويؤثر سلبًا على جودة المخرجات الأكاديمية. يقول الله تعالى في كتابه العزيز: "كُلُوا وَاشْرَبُوا مِن رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ" (البقرة: 60)، وهو توجيه إلهي للاستخدام الرشيد للموارد دون إفساد أو إسراف.

أما في الحديث النبوي الشريف، يقول النبي محمد صلى الله عليه وسلم: "من غش فليس منا" (رواه مسلم)، مشيرًا إلى أن الغش والخداع ليسا فقط أفعالًا مرفوضة، بل هما أيضًا تتسببان في تفكك الثقة داخل المجتمع. في حالة الجامعات، الغش سواء كان في الامتحانات أو الأبحاث يضر بسمعة الجامعة ويجعل منها بيئة غير موثوقة، حيث يفقد الطلاب والأساتذة الثقة في العدالة والإنصاف داخل المؤسسة.

عندما تتفشى مظاهر الفساد مثل السرقات العلمية والغش وتضارب المصالح، يتأثر المجتمع ككل بشكل سلبي. يتخرج طلاب بدون كفاءات حقيقية، غير قادرين على تلبية متطلبات سوق العمل أو مواجهة التحديات الحقيقية في الحياة المهنية. هذا الأمر يضعف القوى العاملة ويؤثر على الاقتصاد ويقلل من جودة الحياة في المجتمع. كما أن عدم الالتزام بالنزاهة والأمانة يخلق ثقافة سلبية تجعل من الصعب تحقيق التقدم والتنمية المستدامة.

الالتزام بالنزاهة والأمانة ليس مجرد خيار أخلاقي، بل هو ضرورة لتحقيق النجاح في التعليم والبحث العلمي، وضمان تقدم المجتمع. يجب على جميع أفراد الأسرة الجامعية، من أساتذة وباحثين وطلاب، أن يتحملوا مسؤولية الحفاظ على هذه القيم والعمل على تطبيقها في جميع تعاملاتهم. إن اتباع هذه القيم يعزز من جودة التعليم ويسهم في بناء جيل قادر على تحقيق التقدم والازدهار للمجتمع، وهو ما يتوافق مع قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا" (النساء: 58).

2.6 الاحترام المتبادل

الاحترام المتبادل هو أساس التعاملات الإنسانية السليمة والناجحة، وهو ركيزة أساسية في أي مؤسسة تعليمية، وخاصة في الجامعات التي تعد مراكز للعلم والمعرفة والبحث. الاحترام ليس مجرد تصرف أو سلوك ظاهري، بل هو نابع من احترام الذات، وعندما يحترم الإنسان ذاته، فإنه يمتنع تلقائيًا عن كل ما يمكن أن يسيء للآخرين، سواء كان عنفًا رمزيًا أو ماديًا أو لفظيًا، أو تحرشًا أخلاقيًا أو جنسيًا، أو تمييزًا وتحيزًا.

في الجامعة، تعد العلاقة بين الأساتذة، الطلاب، والموظفين علاقة قائمة على الاحترام المتبادل، وهذا الاحترام يضمن بيئة تعليمية صحية ومستقرة تمكن الجميع من التركيز على العملية التعليمية والبحثية. إلا أن انتشار سلوكيات تفتقر إلى الاحترام يمكن أن يؤثر بشكل مدمر على هذه البيئة، حيث يمكن أن يخلق جوًا من العداء والانقسامات داخل المؤسسة.

أضرار العنف والتحرش والتمييز في الجامعة انتشار العنف، سواء كان رمزيًا أو ماديًا، والتحرش بأنواعه، والتمييز بين أفراد الأسرة الجامعية يؤدي إلى العديد من الآثار السلبية التي تمس ليس فقط الأفراد المعنيين ولكن الجامعة والمجتمع ككل.

1. تدهور البيئة التعليمية:

عندما يسود العنف أو التحرش داخل الجامعة، يفقد الطلاب والأساتذة الشعور بالأمان، مما يؤثر سلبًا على تركيزهم وأدائهم الأكاديمي. الطالب أو الأستاذ الذي يتعرض للتحرش أو التمييز يصبح غير قادر على المشاركة الفعالة في الفصول الدراسية أو البحث العلمي، مما ينعكس على جودة التعليم.

2. تآكل الثقة بين أفراد الأسرة الجامعية

عندما لا يتم احترام الغير في الجامعة، يتلاشى الاحترام والثقة بين أفراد الأسرة الجامعية. فالطالب الذي يشعر بالتمييز أو التحيز سيفقد الثقة في المؤسسة التعليمية، وكذلك الحال بالنسبة للأساتذة الذين يتعرضون للتحرش أو الإهانات. غياب الثقة يؤدي إلى بيئة تعليمية مليئة بالتوتر والصراعات، مما يعيق التطور الأكاديمي والبحثي.

3. تفاقم الفجوات الاجتماعية التمييز والتحيز داخل الجامعة يعزز الفجوات الاجتماعية ويزيد من الانقسامات بين أفراد المجتمع. فعلى سبيل المثال، التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين يمكن أن يؤدي إلى خلق مجموعات منفصلة داخل الجامعة، مما يعزز الاستبعاد الاجتماعي ويقلل من فرص التفاعل الثقافي والتعلم من الآخر.

نفسية مدمرة

الأفراد الذين يتعرضون للعنف أو التحرش أو التمييز يعانون من آثار نفسية طويلة الأمد. الشعور بالخوف أو الإهانة أو القمع يؤثر سلبًا على الصحة النفسية للطالب أو الأستاذ، وقد يؤدي إلى الاكتئاب والقلق وفقدان الثقة بالنفس. هذه الآثار النفسية لا تقتصر على الفرد فقط، بل تمتد لتؤثر على أداءه الأكاديمي والمهني.

4. إضعاف الإبداع والابتكار

بيئة ملوثة بالعنف أو التمييز تقتل الإبداع والابتكار. عندما يشعر الأفراد بعدم الأمان أو عندما يعانون من التمييز، يصبح من الصعب عليهم التفكير بحرية أو استكشاف أفكار جديدة. الابتكار والإبداع يتطلبان بيئة منفتحة تحترم جميع الآراء وتوفر الدعم النفسي والمعنوي للجميع.

2.7 أثار غياب الاحترام المتبادل على المجتمع

أثر هذه السلوكيات على المجتمع الأضرار التي تصيب الجامعة من انتشار العنف والتحرش والتمييز لا تقف عند حدود أسوار الجامعة، بل تتسع لتشمل المجتمع ككل. فالجامعة هي مكان إعداد قادة المستقبل والمفكرين والمحترفين الذين يساهمون في بناء المجتمع. إذا كانت بيئة الجامعة غير صحية وتعاني من تفشي هذه السلوكيات، فإن الأفراد الذين يتخرجون منها سيكونون غير مؤهلين أخلاقيًا وعمليًا، وقد يحملون معهم هذه السلوكيات السلبية إلى المجتمع.

إن استمرار انتشار مثل هذه التصرفات يضعف من قيم العدل والمساواة والتعايش السلمي في المجتمع. يقول الله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ" (الحجرات: 13). هذه الآية تؤكد على أن الاختلافات بين الناس يجب أن تكون سببًا للتعارف والتعاون، وليس للتحرش أو التمييز أو العنف.

كما أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم قال: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده" (رواه البخاري). الحديث الشريف يدعو إلى نبذ العنف بكل أشكاله، سواء كان لفظيًا أو ماديًا، ويحث على التعايش السلمي بين الناس.

سبل تعزيز الاحترام المتبادل لضمان بيئة جامعية صحية وآمنة، يجب اتخاذ خطوات فعالة لتعزيز الاحترام المتبادل بين جميع أفراد الأسرة الجامعية. من بين هذه الخطوات:

1. التوعية المستمرة:

يجب على الجامعات تنظيم ورش عمل ومحاضرات توعوية حول أهمية الاحترام المتبادل ومخاطر العنف والتحرش والتمييز.

2. وضع سياسات صارمة:

يجب على الجامعة وضع سياسات واضحة وصارمة لمكافحة جميع أشكال العنف والتحرش والتمييز، مع توفير آليات للشكاوى تضمن السرية والعدالة.

3. تعزيز الحوار المفتوح:

تشجيع الحوار المفتوح بين الطلاب والأساتذة والإدارة حول القضايا الاجتماعية والأخلاقية، وذلك لتعزيز التفاهم والاحترام المتبادل.

4. توفير الدعم النفسي:

إنشاء مراكز دعم نفسي داخل الجامعة توفر الاستشارة والدعم للطلاب والأساتذة الذين قد يتعرضون للعنف أو التحرش أو التمييز.

الاحترام المتبادل هو عماد النجاح في أي بيئة تعليمية، خاصة في الجامعات حيث تلتقي الأفكار والثقافات المختلفة. انتشار العنف والتحرش والتمييز يعطل العملية التعليمية والبحثية ويؤدي إلى آثار مدمرة على الأفراد والمجتمع. لذلك، يجب أن تكون الجامعات نموذجًا في تعزيز الاحترام المتبادل ورفض جميع أشكال العنف والتمييز، من أجل بناء مجتمع قوي ومستدام، تسوده قيم العدل والمساواة.

3 الأخلاق والآداب

3.1 حقوق الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين في القطاعين العام والخاص والتزاماتهم

3.1.1 الحقوق

تعتبر مؤسسات التعليم العالي هيكلًا أساسيًا في بناء المجتمعات وتطويرها، حيث تساهم في إعداد الأجيال الجديدة من الأكاديميين والباحثين. ولضمان جودة التعليم والبحث، من الضروري أن يكون القبول في مهنة الأستاذ الباحث والباحث مبنيًا على أسس موضوعية وعادلة، تستند إلى المؤهلات العلمية والخبرة اللازمة. يتطلب هذا النهج اتخاذ تدابير فعالة تضمن استقلالية الأكاديميين وتعزيز بيئة تعليمية بحثية شفافة وفعالة.

1. معايير القبول والاختيار:

يجب أن تعتمد مؤسسات التعليم العالي على معايير موضوعية في قبول الأساتذة الباحثين. ويجب أن تشمل هذه المعايير المؤهلات الأكاديمية، الخبرة البحثية، والمهارات التدريسية. على سبيل المثال، يُعتبر القبول في جامعة هارفارد من بين الأكثر تنافسية في العالم، حيث تعتمد الجامعة على نظام تقييم شامل يتضمن السجلات الأكاديمية، الأنشطة البحثية، والتوصيات الأكاديمية. كما تُقيم الجامعات مثل جامعة أكسفورد وكامبريدج المرشحين من خلال مقابلات شخصية دقيقة، مما يضمن اختيار الأفراد الذين يمتلكون المؤهلات والخبرات المناسبة.

2. استقلالية الأساتذة والباحثين:

يجب أن تُحترم استقلالية الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين، مما يسمح لهم بتدريس وممارسة أنشطتهم البحثية دون أي تدخل خارجي. ومن الأمثلة الناجحة على ذلك، نظام الجامعات الحكومية في السويد، حيث يُسمح للأكاديميين بممارسة أنشطتهم بحرية، مما يعزز الإبداع والابتكار في التعليم والبحث.

تعد الجامعات الأمريكية مثل جامعة ستانفورد نموذجًا يحتذى به في هذا السياق، حيث تسعى إلى تعزيز بيئة مستقلة تتيح للأساتذة التفاعل مع الطلاب وتطوير برامج تعليمية متميزة.

3. الشفافية في اتخاذ القرارات:

تعتبر الشفافية جزءًا أساسيًا في عمل مؤسسات التعليم العالي. يجب على الجامعات وضع آليات واضحة وشفافة لتحديد وتفعيل برامج التعليم والبحث، بالإضافة إلى تخصيص الموارد. من خلال تطبيق سياسات واضحة، يتم تعزيز الثقة بين الإدارة الأكاديمية والأساتذة.

على سبيل المثال، تعتمد الجامعات مثل MIT (معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا) على هيكل تنظيمي واضح يحدد المسؤوليات ويعزز من الشفافية في القرارات الأكاديمية، مما يساهم في تعزيز التعاون والابتكار.

4. التقييم والمراجعة:

يجب أن تكون عمليات التقييم والتقويم جزءًا لا يتجزأ من نظام التعليم والبحث. ينبغي أن تركز هذه العمليات على معايير أكاديمية دقيقة تقيم الأنشطة التعليمية والبحثية. يتمثل مثال جيد في جامعة كاليفورنيا، حيث تُجري الجامعة تقييمات دورية لأداء الأساتذة والباحثين، مما يضمن التحسين المستمر للجودة الأكاديمية.

5. ظروف العمل والتدريب المستمر:

من المهم أن يتمتع الأساتذة الباحثون والباحثون الدائمون بظروف عمل ملائمة ووسائل علمية وتربوية كافية. يجب أن تتوفر لهم فرص التدريب المستمر، مما يمكنهم من تحديث مهاراتهم ومواكبة التطورات الجديدة في مجالاتهم.
يمكن رؤية ذلك في تجربة جامعة كوبنهاغن، حيث توفر الجامعة برامج تدريبية مستمرة لموظفيها الأكاديميين، مما يعزز من كفاءتهم وقدرتهم على المساهمة بفعالية في مجال التعليم والبحث.

6. التعامل العادل والمناسب:

يجب أن تكون المعاملة التي يحصل عليها الأساتذة الباحثون متناسبة مع أهمية وظائفهم ودورهم في تشكيل النخبة. تتطلب المسؤوليات الكبيرة للأكاديميين توفير حوافز ملائمة، مما يعزز من أدائهم ويساهم في بناء مجتمع أكاديمي متين.
تُعد جامعة هارفارد من الجامعات التي تقدر دور أساتذتها، حيث تقدم رواتب تنافسية وحوافز بحثية، مما يعكس تقديرها لأهمية التعليم والبحث في المجتمع.

يُعتبر تحقيق التوازن بين الكفاءة والمسؤولية في مؤسسات التعليم العالي أمرًا حيويًا لضمان جودة التعليم والبحث. من خلال الاعتماد على معايير موضوعية في القبول، وضمان استقلالية الأساتذة، وتعزيز الشفافية، وتوفير ظروف عمل ملائمة، يمكن للجامعات أن تلعب دورًا رياديًا في تطوير المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة. إن الأمثلة الناجحة من الجامعات المرموقة حول العالم تؤكد على أهمية هذه المبادئ في بناء نظام تعليمي فعال ومستدام.

3.1.2 الالتزامات

تتعلق الالتزامات الأكاديمية بكفاءة الأستاذ/الباحث وأخلاقياته ونزاهته وتسامحه. يجب أن يكون الأستاذ/الباحث نموذجًا يُحتذى به، وأن يُجسد صورة مشرفة للمؤسسة الجامعية والبحث العلمي. وفي هذا السياق، يمكن تعريف بعض المفاهيم الأساسية التي توضح هذه الالتزامات:

1. الكفاءة: تعني القدرة على أداء المهام بفاعلية وبشكل متميز. على سبيل المثال، يُتوقع من الأستاذ أن يكون لديه معرفة عميقة في مجاله وأن يُظهر مهارات تدريسية عالية.

2. الأخلاق: تعني الالتزام بالقيم والمبادئ التي توجه السلوكيات المهنية. يُتوقع من الأكاديميين الالتزام بقواعد الأخلاق الأكاديمية، مثل النزاهة في البحث وعدم الانتحال.

3. النزاهة: تعني الالتزام بالصدق والأمانة في جميع الأنشطة الأكاديمية. على سبيل المثال، يجب على الباحثين الإبلاغ عن أي تمويل يتلقونه في أبحاثهم لضمان الشفافية.

4. التسامح: يشير إلى القدرة على قبول الاختلافات في الآراء والثقافات. يُشجع على الاحترام المتبادل بين الطلاب والأساتذة.

3.1.3 الالتزامات الأساسية للأستاذ/الباحث

والجدية: ينبغي أن يكون الأستاذ مجتهدًا وكفؤًا وصادقًا في عمله، مع التركيز على مصلحة الجامعة ومؤسسات البحث. مثال على ذلك هو الأساتذة الذين يسعون لتحسين مناهجهم التعليمية بناءً على تغذية راجعة من الطلاب.الاستقلالية والولاء: يجب على الأستاذ أن يظهر ضميرًا صافياً ويكرس نفسه لأداء واجباته. في الحالات التي يُسمح فيها القانون بالجمع بين الأنشطة، يجب إعطاء الأولوية للوظيفة الأكاديمية. مثلاً، يمكن للأستاذ أن يشارك في استشارات خارجية، ولكن عليه التأكد من عدم تأثير ذلك سلبًا على مسؤولياته الجامعية. عدم الانخراط في الأنشطة غير الرسمية: يُشترط على الأستاذ الامتناع عن أي نشاط تعليمي خارج الأنظمة الرسمية، مثل الدروس الخصوصية، وذلك للحفاظ على مصداقية المؤسسة. السعي نحو أعلى المعايير: يجب على الأستاذ الالتزام بأعلى المعايير الدولية في أنشطته المهنية مع الحفاظ على حريته في العمل. على سبيل المثال، يمكنه المشاركة في مؤتمرات دولية لتحسين مستوى تعليمه.

3.1.4 الموارد التي توفرها مؤسسات التعليم العالي

- توفير التعليم والبحث بكفاءة: يجب أن تضمن الجامعات تقديم تعليم عالي الجودة وتشجيع تبادل الأفكار بحرية. على سبيل المثال، تُعتمد الجامعات المرموقة مثل جامعة هارفارد على نظام تعليمي يتيح للطلاب والأساتذة التفاعل بشكل فعال.

- وضوح الأهداف التربوية: يجب عرض الأهداف التعليمية بشكل واضح، مع احترام قواعد التدرج التربوي. يُمكن رؤية ذلك في مؤسسات مثل معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ،(MIT) حيث تُحدد الأهداف التعليمية بدقة.

- ممارسة التقييم الذاتي: يُعتبر التقييم الذاتي جزءًا أساسيًا من تحسين الأداء الأكاديمي. يمكن أن يكون ذلك من خلال الاستفادة من الملاحظات وتقييم الزملاء.

- منع الدعاية والتلقين: يجب على الأساتذة الامتناع عن أي شكل من أشكال الدعاية في تدريسهم أو كتاباتهم، حتى لا يتم استغلال السلطة الممنوحة لهم.

- احترام التنوع: يجب الامتناع عن أي تمييز بناءً على الجنس أو الجنسية أو العرق أو الدين. يُعتبر الاحترام المتبادل بين الطلاب والأساتذة أساسيًا في بناء بيئة أكاديمية إيجابية.

- احترام سرية المصادر: يجب على الباحثين احترام سرية المصادر عندما يكون ذلك ضروريًا، مما يعزز الثقة في الأبحاث.

- الشفافية في التقييم: يتوجب على الأستاذ أن يكون منصفًا ونزيهًا في تقييم الأداء الأكاديمي للزملاء والطلاب.

- تجنب تضارب المصالح: يجب على الأكاديميين أن يكونوا حذرين ويتجنبوا أي مواقف قد تؤدي إلى تضارب المصالح. على سبيل المثال، يجب عليهم عدم استخدام مناصبهم الأكاديمية لتحقيق مصالح شخصية.

- إدارة الأموال بنزاهة: يجب أن تتم إدارة جميع الأموال الموكلة إلى الأكاديميين بنزاهة، سواء في الأنشطة الجامعية أو البحثية.

- احترام حق الملابس: ينبغي احترام حق جميع أفراد الأسرة الجامعية في ارتداء الملابس المناسبة لمهنتهم، مما يعكس التنوع والاحترام.

هذه الالتزامات أساسية لضمان نجاح النظام الأكاديمي وتعزيز النزاهة والاحترام في البيئة الجامعية. الالتزام بهذه المبادئ يعكس روح التعاون والإبداع، مما يسهم في تطوير التعليم والبحث العلمي في المجتمع.

3.2 أدوار والتزامات الموظفين الإداريين والفنيين في الوسط الجامعي

يُعتبر الموظفون الإداريون والفنيون من العناصر الأساسية في أي مؤسسة تعليم عالٍ، حيث يلعبون دورًا حيويًا في ضمان سير العملية التعليمية والبحثية بشكل سلس وفعّال. وتتطلب هذه الأدوار مجموعة من الالتزامات التي تساهم في تحقيق الأهداف الأكاديمية والتربوية للمؤسسة.

1. احترام الموظفين وتقديرهم

يجب أن تُعامل جميع فئات الموظفين الإداريين والفنيين بطريقة تضمن لهم الاحترام والتقدير والإنصاف. فكل فرد في المجتمع الجامعي، سواء كان أستاذًا أو موظفًا، يستحق أن يُعامل بكرامة. يجب أن يكون هناك ثقافة شاملة تشجع على الاحترام المتبادل، حيث يكون كل موظف جزءًا من الفريق الأكاديمي الذي يسعى نحو تحقيق النجاح.

2. حماية الموظفين من التمييز والمضايقة

من الضروري أن يتواجد بيئة عمل آمنة خالية من المضايقات أو التمييز. لا يجوز أن يتعرض الموظفون لأي نوع من أنواع التمييز في أداء واجباتهم، سواء كان ذلك بناءً على الجنس أو العرق أو الدين أو أي سبب آخر. يجب على الإدارة أن تتبنى سياسات صارمة لمكافحة أي ممارسات تمييزية، وتوفير آليات لتقديم الشكاوى ومعالجتها بفعالية.

3. حماية الدولة

يتمتع الموظفون الإداريون والفنيون بحماية الدولة أثناء أو بمناسبة أداء واجباتهم. هذا يعني أن عليهم القيام بمهامهم بحرية وأمان، مع العلم أن الدولة تدعمهم وتحمي حقوقهم. يتضمن ذلك توفير الأمان الوظيفي والحماية من أي شكل من أشكال الاعتداء أو الاستغلال.

4. الالتزام بالمعايير المهنية

يتعين على الموظفين الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية في جميع جوانب عملهم. يجب عليهم العمل بكفاءة وفاعلية، وتقديم الدعم اللازم للهيئات الأكاديمية لتحقيق الأهداف المنشودة. يتطلب هذا التوجه أن يكون الموظفون على دراية كاملة بالسياسات والإجراءات المعمول بها في مؤسساتهم وأن يسعوا لتحقيق أعلى معايير الجودة

5. المساهمة في تطوير الجامعة

بجانب التزامهم بأداء واجباتهم اليومية، يجب على الموظفين الإداريين والفنيين أن يساهموا في تطوير المؤسسة من خلال تقديم الأفكار والمبادرات التي تعزز من فعالية العمل الإداري والفني. من خلال المشاركة في اللجان والأنشطة المختلفة، يمكنهم التأثير بشكل إيجابي على البيئة الأكاديمية.

إن الالتزام بأدوار الموظفين الإداريين والفنيين يعكس مدى جدية المؤسسة في تحقيق أهدافها الأكاديمية. من خلال توفير بيئة عمل محترمة وآمنة، وتعزيز حقوق الموظفين، يمكن للجامعات أن تحقق النجاح المنشود، مما يعود بالفائدة على الجميع، بما في ذلك الطلاب والأساتذة والمجتمع ككل.

3.2.1 التزامات الموظفين الإداريين والفنيين في الوسط الجامعي

تتعلق أدوار والتزامات الموظفين الإداريين والفنيين في الوسط الجامعي بضمان استمرارية وانتظام عمل الهياكل والمؤسسات التعليمية والبحثية. ومن المهم أن يلتزم هؤلاء الموظفون بمجموعة من المعايير والواجبات الأساسية لتحقيق هذا الهدف.

1. - أداء الواجبات بمهنية: يجب على الموظفين الالتزام بمعايير العمل المهنية أثناء تأدية مهامهم.
2. - المسؤولية عن القرارات**: يتحمل الموظفون المسؤولية عن قراراتهم وأفعالهم، كما يجب عليهم استخدام الموارد والمعلومات المتاحة بحكمة.
3. - الامتناع عن التدخل: يجب عليهم تجنب أي تدخل أو تفاعل في الأنشطة التعليمية والعلمية، مما يضمن حيادية العمل.
4. - الموضوعية والحيادية: ينبغي أن يكون الموظفون محايدين وموضوعيين في جميع جوانب عملهم، مما يساهم في تحقيق العدالة في التعامل مع جميع الأطراف.
5. - اتخاذ قرارات عادلة: يتعين عليهم اتخاذ قراراتهم وفقًا للقواعد المعمول بها، ومعاملة الجميع بإنصاف، مع تجنب أي تمييز.
6. - الإخلاص والحيادية: يجب أن يقوم الموظفون بأداء مهامهم بإخلاص، بعيدًا عن أي اعتبارات حزبية.
7. - التصرف بنزاهة: عليهم التصرف بطريقة عادلة ونزيهة، وتجنب وضع أنفسهم في مواقف تضارب المصالح التي قد تؤثر على عملهم.
8. - اليقظة والسرية: ينبغي على الموظفين إظهار اليقظة والتقدير والسرية، والحرص على إنجاز مهامهم بسرعة وفعالية.
9. - تحقيق الأهداف المؤسسية: في إطار ترسيخ ثقافة ضمان الجودة، يجب الالتزام بتحقيق الأهداف والآفاق المحددة لمشروعات المؤسسة.
10. - ضمان سير العمل: يتعين عليهم الامتناع عن أي تصرفات تعيق حسن سير العمل في المؤسسة، وخاصة من خلال إغلاق أبواب المرافق التعليمية والبحثية كليًا أو جزئيًا.
11. - احترام حرية اللباس: يجب على الموظفين احترام حق جميع أعضاء المجتمع الجامعي في ارتداء الملابس التي تتناسب مع متطلبات مهنتهم.